

Distr.: General
17 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٦٣ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى الاجتماع الأخير الذي عقدته الرابطة الكوبية للأمم المتحدة في هافانا بكوبا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، تحيل البعثة الدائمة لجمهورية كوبا ضمنه الوثائق التالية المعتمدة في الاجتماع المذكور أعلاه:

- إعلان تضامن الرابطة الكوبية للأمم المتحدة بشأن مسألة مالفيناس (انظر المرفق الأول)
 - مساهمة الرابطة الكوبية للأمم المتحدة في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تضامناً مع بورتوريكو (انظر المرفق الثاني)
 - إعلان الرابطة الكوبية للأمم المتحدة تضامناً مع الشعب الفلسطيني (انظر المرفق الثالث)
- وتلتزم البعثة الدائمة لكوبا من الأمين العام نشر هذه المذكرة الشفوية ومرفقاتها وتعميمها على الدول الأعضاء والدول المراقبة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول للمذكرة الشفوية المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إعلان تضامن الرابطة الكوبية للأمم المتحدة بشأن مسألة مالفيناس

٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

إن الرابطة الكوبية للأمم المتحدة، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني الكوبية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، إدراكاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ودفاعاً عنها، والتزاماً منها بقضايا الشعوب، تأخذ في الاعتبار الصلاحية الكاملة للقرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات اللاحقة المتخذة بشأن مسألة جزر مالفيناس في الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتؤكد من جديد تضامنها مع شعب الأرجنتين الشقيق في مطالبته العادلة بالسيادة على جزر مالفيناس وساوث جيورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ستكون ٥٤ عاماً قد مضت على اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٥ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وهو أحد الركائز الأساسية للحل السلمي للنزاعات القائمة. وينص هذا القرار بوضوح على أن جزر مالفيناس هو نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهو نزاع مستمر ويجب حله سلمياً من خلال المفاوضات بين الدولتين، مع مراعاة الأحكام والأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

إن الرابطة الكوبية للأمم المتحدة، بصفتها ممثلة لمشاعر المجتمع المدني في كوبا، تكرر دعمها لإعلان الخاص بشأن مسألة جزر مالفيناس، الذي اعتمدته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بونتا كانا، والذي يعبر عن الدعم الإقليمي الراسخ للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وساوث جيورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذلك اهتمامها بالتوصل إلى هذا الحل بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض، الأمر الذي سيساهم في تعزيز مناخ السلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفقاً للمبادئ الواردة في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

هافانا، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

المرفق الثاني للمذكرة الشفوية المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

مساهمة الرابطة الكوبية للأمم المتحدة في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تضامناً مع بورتوريكو

٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

تتمتع الرابطة الكوبية للأمم المتحدة، وهي منظمة غير حكومية كوبية غير هادفة للربح تأسست في ٣٠ أيار/مايو ١٩٤٧ وفقاً لمبادئ ومقاصد الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة الذي تنتسب إليه، بمركز استشاري خاص لدى المنظمة الاقتصادية والمجلس الاجتماعي للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩. وهي تحضر المؤتمر السنوي الذي تعقده إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة لصالح المنظمات غير الحكومية، ولها مركز المراقب في ما يتعلق بمختلف الاتفاقيات وتضم ١٣٥ منظمة ورابطة من هيئات المجتمع المدني الكوبي التي تتعاون وتعمل معاً للدفاع بقوة عن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ولدعم القضايا العادلة للشعوب.

واستناداً إلى هذه المبادئ، نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع شعب بورتوريكو، ونضم صوتنا إلى النداء الدولي لاستقلال بورتوريكو وندين الوضع الاستعماري الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن الماضي.

وسنة بعد أخرى، تدعو اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حكومة الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها والتعجيل ببدء عملية تمكّن شعب بورتوريكو من الممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة ومقرراتها بشأن بورتوريكو.

ومع ذلك، لا تزال بورتوريكو تفتقر إلى حكومة خاصة بها، وهي محرومة من الحرية والحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بأراضيها، كما هو منصوص عليه في مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي وضعها القانون الدولي بشأن استخدام الحق في تقرير المصير. وقد تقوّض هذا الامتياز منذ إنشاء ما يُسمى بالولاية المنتسبة الحرة، وهو مفهوم يُخفي الاستغلال الاستعماري الذي لا يزال شعب بورتوريكو خاضعاً له.

وتوضح أمثلة كثيرة، من ضمنها التدابير التي اتخذتها الحكومات ومجلس الرقابة المالية، آثار هذا الوضع. فهذه التدابير تؤدي إلى تفاقم محنة السكان الذين ما زالوا يعانون من الدمار الذي خلفته الكوارث الطبيعية في العام الماضي. وتزداد هذه الحالة سوءاً بسبب انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحصول على التعليم والخدمات الصحية والسكن. ولا تزال المدارس ومؤسسات التعليم العالي مغلقة؛ والبطالة في ارتفاع شديد وتُنتهك حقوق العمال؛ وتُفقد البيوت ولا وجود لسياسات فعالة لإصلاح المساكن المتضررة؛ بينما يستمر انعدام الأمن الاجتماعي. ولا تزال هذه الاحتياجات وغيرها تعصف

بالبورتوريكيين، على الرغم من النداءات الموجهة إلى الولايات المتحدة لتوفير ما يستحقه السكان من اهتمام ودعم كافيين.

ومن أجل المساعدة على تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والتعبير عن التضامن والدعم لهذه القضية العادلة، والتعبير مرة أخرى عن إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر بشكل منهجي على الشعوب في هذه الحالة، فإن المجتمع المدني الكوبي، من خلال الرابطة الكوبية للأمم المتحدة يطالب حكومة الولايات المتحدة بالامتنال لقرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل تمكين شعب بورتوريكو من ممارسة حقه في تقرير المصير في ما يتعلق بمستقبله، كبلد مستقل وذو سيادة، كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتعلق بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

المرفق الثالث للمذكرة الشفوية المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إعلان الرابطة الكوبية للأمم المتحدة تضامناً مع قضية الشعب الفلسطيني

٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

إن الرابطة الكوبية للأمم المتحدة، بصفتها رابطة تروج لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبصفتها تمثّل المجتمع المدني الكوبي الذي تضم أفراداً منه، والتي تتمتع بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تكرر دعمها للقضية الفلسطينية وترفض استخدام دولة إسرائيل المفرط والعشوائي للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

وقد انتُهِك مرة أخرى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدين انتهاك القانون الدولي بسبب المستوطنات الاستعمارية التي شيدتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تصاعد العنف بسبب الهجمات التي نفذها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة مؤخراً، والتي خلفت أعداداً كبيرة من الجرحى و ٥٠ قتيلاً خلال العملية التي استغرقت ٤٨ ساعة.

وإضافة إلى هذا التصعيد للعنف في المنطقة، تم تفكيك المخيمات الفلسطينية نتيجة لأوامر الهدم والهجمات وعمليات القتل الجماعي، لا سيما ضد الشباب الذين خرجوا في مسيرات العودة السلمية إلى غزة دفاعاً عن حقوقهم غير القابلة للتصرف في العودة إلى أراضيهم وأماكنهم المقدسة. وقد قُتل العديد من الفلسطينيين وأصيب الآلاف بجراح في غضون سنة واحدة منذ أن بدأت مسيرتهم دفاعاً عن حقوق الإنسان هذا العام.

وتنضاف إلى هذا السيناريو المروع الحافل بالأعمال العسكرية المنقّدة ضد الشعب الفلسطيني أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون وكذلك الإخلاء القسري للعائلات الفلسطينية من منازلهم في القدس. وإضافة إلى ذلك، هناك بطالة في الأراضي الفلسطينية يصل معدلها إلى ٥٤ في المائة من السكان، بينما تعاني نسبة ٦٨ في المائة من انعدام الأمن الغذائي والفقر يؤثر على أكثر من نصف السكان.

إن هذه الأعمال التي تشجع عليها حكومتا الولايات المتحدة وإسرائيل تعرقل تحقيق حل شامل وعادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما أن لها تداعيات قوية تعرّض للخطر الشديد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والسلم والأمن الدوليين، إذ تتجاهل الاتفاقات المتفق عليها للتوصل إلى حل سلمي للصراع.

ونحن نكرر نداء المجتمع الدولي الموجه إلى مجلس الأمن لكي يتخذ، امتثالاً للولايات الموكلة إليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين، تدابير ملموسة تُلزم إسرائيل بوضع حد لسياساتها العدوانية والاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني وتكفل مساءلتها عن الجرائم والانتهاكات المنهجية التي ترتكبها ضد فلسطين.

وتؤكد الرابطة الكوبية للأمم المتحدة من جديد دعمها للقضية الفلسطينية وتحث طرفي الصراع على بذل كل جهد ممكن لاستئناف وتحقيق عملية سلام موثوقة تضمن حلاً شاملاً وعادلاً ودائماً يقوم على أساس وجود دولتين، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دولياً، مع مراعاة مبادرة السلام العربية، التي تسمح بالاعتراف بالاتفاقات التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.
